ملف الواقع الزراعي في العراق

الاطر الاساسية لاستراتيجية التنمية الزراعية

مؤشرات التنمية الزراعية

يشير الدكتور جميل محمد جميل الدباغ خبير الاقتصاد الزراعي في وزارة الزراعة الى ان المراجعة السريعة لحركة ومسار القطاع الزراعي في العراق منذ منتصف عام ٢٠٠٣ تشير بما لا يقبل الشك الى ان استمرار التخلف والتعثر والشلل لعدم وجود او حتى وضوح استراتيجية للتنمية الزراعية وبرامج تستطيع النهوض بواقعه.. فاذا كان معدل الزيادة بالانتاج الزراعي خلال العقدين الماضيين يسير بالسالب (١و١٪) سنويا فان المؤشرات الميدانية الحالية تشير الى ادنى من ذلك فقد تدنى مستوى الامن الغذائي (الاكتفاء الذاتي) من حدود ٧٥٪ مطلع السبعينيات الى اقل من ٣٠٪ في الوقت الحاضر ... وصحيح جدا ما يشار الى وجود مشاكل موروثة في الزراعة لا سيما مشكلة تدهور انتاجية الارض والعمل وكذا راس المال الصغير المستثمر حاليا وانتشار الملوحة وغيرها..

وجدير بالذكر ان وزارة التخطيط قامت حديثا (عند وضعها لاستراتيجية التنمية الاقتصادية ٢٠٠٥/ ٢٠٠٧) بوضع مؤشرات لاستراتيجية القطاع الزراعي ببضعة جمل حددتها باعادة تاهيل البناء التحتاني للقطاع وتقليص حجم الاعانات المقدمة للمزارعين وحماية الثروة الحيوانية والمراعي والمحافظة على التوازن الطبيعي وبعض الامور الاخرى المعروفة والعامة جدا..

على اننا نقول انه بعد مرور اكثر من ٤ سنوات على انتهاء النظام السابق ومعه نظام اجبار الفلاحين والمزارعين على تسليم حاصلاتهم الزراعية وباسعار مسبقة (حوالي ثلثي السعر العالمي للقمح مثلا) لم نر احدا يبحث في موضوعة الاستراتيجية المقبلة للتنمية الزراعية والسياسات الواجب اتباعها حيث بات الفلاحون وصغار المزارعين ضائعين في خضم المنافسة السوقية الشديدة للسلع الزراعية المستوردة... وبالرغم من اليقين بان نظام اقتصاد السوق هو الكفيل باحداث التنمية الزراعية وان هيمنة الدولة على القطاع الزراعي لاكثر من ثلاثة عقود من الزمن ساهمت باستمرار على تخلف الزراعة العراقية.. الا ان الدولة يجب عليها تنظيم الاستثمار في هذا القطاع واداراته (دون التدخل في اليات السوق) من خلال وضع استراتيجية واضحة وشفافة لهذا القطاع توضح فيها ما للمزارعين والمستثمرين وما عليهم في مهنتهم الزراعية وذلك لمساعدتهم في تجاوز حالة الضياع عندهم الان وافهامهم بالمتغيرات الاقتصادية الجديدة وكيفية التعامل معها في الظروف الجديدة من الانتفتاح الذي من شانه ان يعزز قدراتهم الاستثمارية والانتاجية للتوسع في مختلف نشاطات الزراعة العراقية كالانتاج الحيواني والداجني والاسماك والصناعات الزراعية وانشاء البساتين اضافة للحبوب..

ويؤكد الدكتور الدباغ على ضرورة توضيح ونشر الفلسفة الاقتصادية للدولة السائرة نحو اقتصاد السوق بشكل محدود ودقيق والتحرر الاقتصادي التدريجي القائم على ازالة قيود وحواجز مركزية الادارة والتخطيط وقيود التجارة الداخلية والخارجية مقرونة بتوفر البيئة المناسبة لتشجيع المنافسة والاستفادة من حوافز السوق والاسعار لمشاريع القطاع الخاص المرتقب ريادته للاقتصاد الوطني ، وتقليص عمل الحكومة في المجالات التي يمكن للقطاع الخاص النهوض بها بشكل اكثر كفاءة مع تفعيل دورها في الميادين التي لا يستطيع (او لا يجب) للقطاع الخاص ولوجها مثل مهام البنى الارتكازية والخدمات العامة وغيرها من ذوات النفع العام التي يجب ان تستمر بها استنادا لمفاهيم الكفاءة الاقتصادية والتقنية ، وصيانة الملكية الخاصة في ظل القانون واحترام قدسيتها وعدم التعرض لها الا في الحالات التي تتعارض مع النفع العام ، والتركيز على رسم السياسات المالية والنقدية وضمان استقرار اسعار الصرف لحماية التجارة الخارجية والداخلية للعمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة وطمانتها للعمل على توسيع انشاء مصارف الاستثمار الخاصة والعامة في ظل تسهيلات ائتمانية ميسرة..

وردا على سؤالنا حول اهم المقترحات لايجاد استراتيجية للتنمية الزراعية في الوقت الحاضر اوضح الدكتور الدباغ على ان ذلك يتوقف على :-

١-اعادة تأهيل مشاريع الري والبزل وصيانة الترب باعتبارها حجر الزاوية لرفع انتاجية الدونم الواحد من الارض الزراعية لاسيما في جنوب البلاد والتي وصلت الى مرحلة الانتاجية الحدية.

٢-حل مشاكل الملوحة والتغدق والتصحر والاهتمام بنشاط المراعي الطبيعية والغابات والمسطحات المائية لتنشيط الانتاج الحيواني.

٣-توفير السلف والقروض الاستثمارية وتطوير عمل المصرف الزراعي.

٤- توفير نشرة احصائية تتعلق بمعلومات واخبار السوق تذاع او تنشر يوميا او اسبوعا لتعريف المزارعين بحالة السوق من حيث المستويات السعرية والكميات المسوقة في البلاد ليتسنى لهم التحرك في ظل المنافسة المتاحة لتعظيم الكفاءة التسويقية.

٥- الاستمرار بدعم مدخلات الانتاج الزراعي الرئيسة من بذور واسمدة ومكائن ومبيدات.

٦-وضع وتطبيق سياسة واضحة للارشاد الزراعي لتوجيه المزارعين نحو الزراعة الحديثة واستخدام المبتكرات المستجدة اضافة لتوجههم لتطبيق نتائج البحوث الزراعية العملية والتي ينبغي هي الاخرى (اي البحوث والدراسات) وضع تصورات جديدة عنها للخروج من واقعها التقليدي. ٧- تشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة مع الترويج لفرص الاستثمار المتاحة في القطاع الزراعي وهذا الامر يتطلب توفير ونشر قاعدة احصائية ومعلوماتية مثل :-

٨- مسوحات كاملة عن الاراضي المزروعة والقابلة للزراعة المهياة للاستثمار من حيث المساحات والخصوبة والموقع ،، الخ

٩- معلومات واحصاءات عن طرق الارواء الزراعي وكميات المياه المتوفرة للزراعة للمناطق المرشحة للاستثمار

١٠- دراسات واحصاءات عن الطاقة الانتاجية الاستيعابية للسوق الزراعية العراقية ممثلة بحجم الطلب وتنبؤات العرض والاسعار والامكانات المتاحة للخدمات المقدمة من الدولة.

١١- بيانات واحصاءات عن واقع الصناعات الزراعية والغذائية خاصة بالنسبة للتمور والالبان والجلود والاقطان وغير ذلك من خامات الصناعة الزراعية التي بات الطلب عليها متزايدا

١٢- بيانات واحصاءات عن المسطحات المائية والانهر الممكنة للاستثمار لاغراض تطوير وتنمية الثروة السمكية.

كما نقترح تأسيس مجلس للاعمار الزراعي مؤلف من مستشارين في الاقتصاد الزراعي والتخطيط والهندسة الزراعية يأخذ على عاتقه مهمة التخطيط متوسط وبعيد المدى لتنمية وتطوير القطاع الزراعي وربطه بالسوق الدولية ومن خلال وضع السياسات والبرامج التفصيلية المستقرة لضمان استمرار اتجاهات التنمية الزراعية بخطها الواضح بغض النظر عن توالي الوزارات والادارات الزراعية لهذا القطاع..

واستنادا للفلسفة الاقتصادية الجديدة للدولة نرى ان يقتصر دور وزارة الزراعة في ادارتها غير المباشرة للقطاع الزراعي على المحاور الرئيسة التالية :-

١٣- التركيز على تقديم كافة الخدمات الزراعية لاسيما خدمات وقاية النباتات من الامراض والحشرات وخدمات الصحة البيطرية لحماية الثروة الحيوانية

١٤-التركيز على موضوع الارشاد الزراعي واعادة تأهيله لتعريف المزارعين بالعمليات الزراعية المبتكرة ونشر الثقافات الحديثة في الانتاج والتسويق وتربية الحيوانات المزرعية وكذا بالنسبة للثروة السمكية والدواجن والزراعة المحمية (المبكرة) من خلال اساليب مبتكرة وحديثة من شانها زيادة انتاجية الارض وراس المال المستثمر.

١٥-اعادة تاهيل هيئة البحوث الزراعية التطبيقية لنشر نتائجها باسلوب ارشادي مبسط بين الفلاحين والمزارعين ولا سيما تلك النتائج الخاصة بتطوير اصناف البذور المحسنة عالية الانتاجية وطرق الوقاية من الامراض والحشرات واساليب التسوق الزراعي وما شابه.

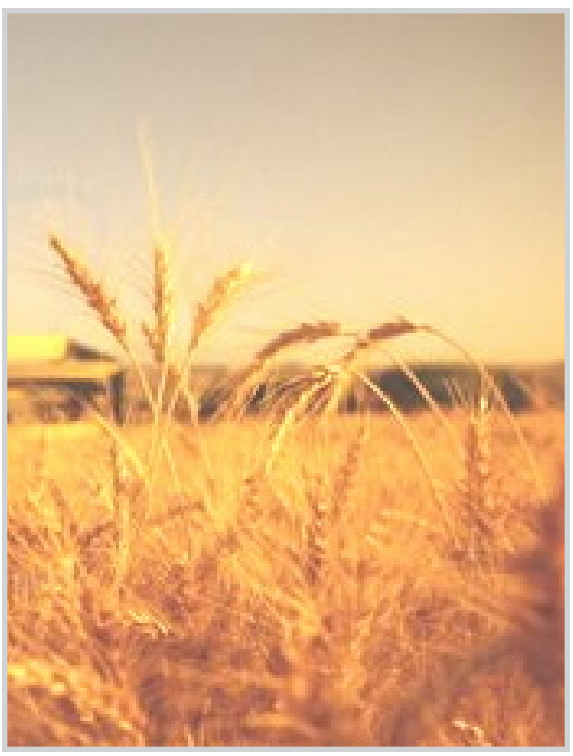

استيرادات العراق لسد العجز من المستلزمات الزراعية

شملت استيرادات العراق من المواد والمستلزمات الزراعية والتي تخدم المزارعين والفلاحين ومن مناشيء عربية واجنبية وكما مبين ادناه ضمن تخصيصات عام ٢٠٠٤ .

أ. الاسمدة ٧٧٥٠٠٠٠٠ دولارا
ب. البذور ٣٥٨٢٩٥ دولارا
ت. المكننة الزراعية ٧٣٦٧٧٦٤٦ دولارا
ث. المبيدات ١٧٤٤٦٤٨٠ دولارا

وتجدر الاشارة الى ان الشركة العامة للتجهيزات الزراعية (احدى تشكيلات وزارة الزراعة) هي الجهة المسوؤلة عن استيراد المستلزمات الزراعية كافة.

مشكلة الاراضي الزراعية

٠,٦٪ ممتازة و٣٩ جيدة من مساحة العراق

يؤكد احد المسوؤلين في وزارة الزراعة الى ان القطاع الزراعي في العراق بشكل خاص يعاني من انخفاض الانتاجية لمعظم المحاصيل الزراعية مع ضعف المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وعليه ينبغي اتباع الطرق العلمية الصحيحة والابتعاد عن سياسة الارتجال عند اعتماد السياسة الزراعية وذلك من خلال الوسائل التي من خلالها تزداد القدرة الانتاجية لعناصر الانتاج المستخدمة في العملية الزراعية ككل.. كما ان اي اجراء لا يترتب عليه زيادة الكفاءة الانتاجية للفرد او المجتمع لا يعتد به اقتصاديا ..

حماية الاراضي الزراعية

يشتمل سطح العراق على اربعة مناطق طوبغرافية مهمة يمكن ترتيبها حسب المساحة والاهمية النسبية التي تشكلها وتتوزع كالاتي : الصحارى ٣٩٪ السهول ٣٠٪ الجبال٢١ ٪ &والاراضي المتموجة ١٠٪

تبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة لغاية الصنف الرابع نحو ١و١١ مليون هكتار وهي تشكل نسبة ١و٢٦٪ من المساحة الكلية لاراضي العراق (قسمت الاراضي الكلية للعراق الى ثمان اقسام) ويلاحظ ان التربة الممتازة للزراعة شكلت ٦و٠٪ فقط والجيدة للزراعة ٧و٣٨ ٪ والمتوسطة الجودة ٤٣٪ وذات القابلية المحدودة ٧و١٧٪ ويلاحظ ان ١و٦٤٪ من مجموع الاراضي (للصنفين السادس والسابع) يمثل عديمة الانتاجية التي تصلح مراعي موسمية وهناك ٤و٩٪ من اجمالي المساحة تمثل اراض غير صالحة (للصنفين الرابع والخامس) الا انها يمكن ان تتحول الى اراضي زراعية في حالة اجراء عمليات الاستصلاح وغسل التربة لها للتخلص من الاملاح الزائدة ومن ثم فهي تمثل رصيدا اضافيا من الاراضي الزراعية. اما الصنف الثامن فهو محدد الاستعمال لكونها تقع خارج الاستعمال الزراعي حيث انها عبارة عن تضاريس ارضية عالية وتشكل نسبتها ٩و٤٪ من المساحة الكلية لاراضي القطر من حيث مواصفات التربة.

أهم مشاكل الزراعة في العراق والحلول المقترحة

قبل اكثر من اربعة الاف سنة قام الرحالة الروماني هيروديتس بزيارة بلاد ما بين النهرين او ما اطلق عليه لاحقا وادي الرافدين (العراق المعاصر) فابدى اعجابه الكبير بالزراعة التي كانت شامخة انذاك وكتب عنها الكثيرون وسموها ارض السواد واعقبه بليني قبل اكثر من الفين سنة وكتب قائلا : صدقوني لو قلت لكم بان سنبلة الشعير في بلاد ما بين النهرين هي اكبر من كفة يدي اليسرى معبرا بذلك عن مستوى التطور الزراعي في هذه البلاد واكدت ذلك التنقيبات الاثرية الحديثة بان الحنطة زرعت لاول مرة بالعالم في قرية جرمو الكائنة شمال شرق جمجمال من محافظة السيلمانية العراقية قبل اكثر من ٦٥٠٠ سنة كما زرع الشعير في القرية نفسها قبل اكثر من ١٢ الف سنة واعلن العالم الروسي الكبير شوكوفسكي في عام ١٩٥٧ في كتابه الموسوم (الحنطة) تأييده وتأكيده على هذه الحقائق مضيفا بالقول (عندما كان النظام الاروائي في العراق المعاصر على درجة عالية من الرقي والتطور) وان بلدا يملك مثل هذا التاريخ الزراعي المجيد وجب عليه ان يكون من اكثر البلدان تقدما في الزراعة بمعاييرالمساحات المزروعة والانتاج والانتاجية في حين حصل العكس تماما واصبح العراق مستوردا دائميا لاغلب المنتجات الزراعية ان لم يكن جميعها منذ عقود من الزمن بسبب المشاكل وما رافقها من اخفاقات جدية في العملية الزراعية برمتها والتي ما زالت مستمرة لحد الان. اما اذا اريد تغير الاوضاع وتحويلها الى اوضاع اخرى اي تحويل الاخفاقات الى نجاحات مؤكدة لابد من تشخيص المشاكل والصعوبات التي احاطت بها ولا يزال قسم كبير منها مستمرا لحد الان الى جانب ظهور مشاكل

د.رجاء ابو العيس -خبير زراعي

جديدة لتضاف الى المشاكل القديمة لتزيد في الطين بلة ، لكن اذا سعينا بوضع الحلول العلمية العملية بعيدا عن الطروحات الانشائية فان الاوضاع سوف تتغير بدون ادنى شك ويصبح العراق معافى زراعيا وهذا ليس بالشيء المستحيل طبعا.

ويؤكد الدكتور ابو العيس الى ان المشاكل الممكن تشخيصها بسهولة هي :

١- تغير سلبي في مناخ وتربة العراق

٢- غياب الاستقرار السياسي ومنذ قرون مضت وكذلك غياب الاستقرار السياسي في العصر الحديث خاصة في فترة ما بعد ثورة ١٤ تموز المجيدة عام ١٩٥٨ وما ترتب من احداث مخيفة بعد سقوط النظام السابق في ٩ نيسان من عام ٢٠٠٣

٣- عدم استقرار الوضع الامني.

٤- نقص حاد وجوهري بالطاقة الكهربائية.

٥- تخلف وتدهور كبير في الطرق الريفية.

٦- انتشار الملوحة في المنطقتين الاروائيتين الوسطى والجنوبية.

٧-ارتفاع نسبة الملوحة في مياه انهار وجداول محافظات المنطقة الجنوبية.

٨- قلة وعدم كفاية الامطار المتساقطة في اراضي محافظات المنطقة الشمالية الديمية.

٩- انخفاض خصوبة التربة.

١٠- ضعف وتدني في مستوى الكوادر الوظيفية الوسطية ومثله في اوساط الفلاحين.

١١- غياب واضح في استخدام التكنلوجيا الزراعية الحديثة.

١٢- نقص في توفير المستلزمات الزراعية.

١٣- مشاكل في التسويق.